الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية هي جمعية علمية تضم كافة الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطور في كافة المجالات الاقتصادية.

نشرة الرباط

العدد رقم 66 — مارس / آذار 2026

افتتاحية العدد

بقلم:
الأستاذ الدكتور/ خالد الوزني
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية

في عالمٍ تتسارع فيه التحوّلات الاقتصادية، وتتقاطع فيه الأبعاد التكنولوجية والجيوسياسية على نحو غير مسبوق، لم يعد سؤال التنمية في المنطقة العربية مجرد قضية تحليلية، بل أضحى سؤالًا وجوديًا يرتبط بقدرة مجتمعاتنا على التكيف والاستمرار وصياغة مستقبلها. وبينما تتكاثر المؤشرات الكمية وتتعدد الأطر النظرية، يظل التحدي الجوهري قائمًا في كيفية قراءة هذه التحولات قراءة نقدية تتجاوز السرديات التقليدية، وتفتح المجال لإعادة تعريف أولويات التنمية وأدوات قياسها.

وانطلاقًا من هذا الإدراك، تبرز أهمية الاستعدادات للمؤتمر العلمي العشرين للجمعية، الذي يتناول موضوع "الاقتصادات العربية في عصر الذكاء الاصطناعي"، بوصفه امتدادًا طبيعيًا لهذا النقاش. فالتطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تعد مجرد تطور تكنولوجي، بل أصبحت عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل الإنتاجية والتنافسية وسلاسل القيمة العالمية. ومن ثم، فإن طرح قضايا الحوكمة الرقمية، وجاهزية المؤسسات، وبناء نموذج تنموي قائم على المعرفة والابتكار، يأتي متسقًا مع الحاجة إلى معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصادات العربية.

وفي السياق ذاته، يعكس هذا العدد توجهًا تكامليًا يربط بين الطرح المستقبلي والتحليل الراهن، من خلال تقديم عرض مركز لحلقة الموسم الثقافي التي تناولت حالة التنمية في المنطقة العربية. فقد طرح الدكتور خالد أبو اسماعيل خلال الحلقة إطارا تحليليا جديدا يقارب التنمية من منظور أكثر شمولًا، يجمع بين الأبعاد البشرية والبيئية والمؤسسية، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لطبيعة "فخ التنمية" الذي تواجهه المنطقة.

ويستكمل هذا التوجه عبر محتويات العدد الأخرى، التي تسعى إلى تعميق النقاش وتوسيعه.

حيث تأتي "مدونة العدد" للدكتور بلقاسم العباس لتقدم بعدًا تطبيقيًا لهذا النقاش، من خلال تحليل معمق للاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. حيث تسلط الضوء على التحديات الهيكلية المرتبطة بمحدودية التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد النسبي على قطاع المحروقات، وما يترتب على ذلك من هشاشة أمام تقلبات الأسواق العالمية. ومن هنا، تبرز أهمية الدعوة إلى تبني رؤية إصلاحية متكاملة ترتكز على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، ورفع كفاءة المؤسسات، بما يدعم بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

وعلى نحو موازٍ، تبرز "ومضة العضوية" كمساحة للاحتفاء بالخبرات الفكرية الرائدة، حيث تسلط الضوء على الدكتور إبراهيم العيسوي، أحد أبرز رموز الفكر الاقتصادي العربي. ومن خلال استعراض إسهاماته في مجالات التنمية والعدالة الاجتماعية، تعكس هذه الومضة عمق التراكم المعرفي في المنطقة، وتؤكد أهمية التواصل بين الأجيال المختلفة من الباحثين في دعم مسارات التفكير التنموي.

واستكمالًا لهذا البناء المعرفي، يمتد هذا العدد ليشمل متابعة أنشطة أعضاء الجمعية وإسهاماتهم في قضايا السياسات العامة، إلى جانب عرض أحدث المقالات والإصدارات الاقتصادية العربية. ويعكس هذا التنوع ثراء النقاش الاقتصادي الراهن، الذي يمتد من قضايا التمويل المستدام، إلى تحولات الاقتصاد العالمي، وصولًا إلى تحليلات الاقتصاد السياسي في المنطقة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن النظر إلى هذا العدد باعتباره منصة متكاملة تجمع بين التحليل والتطبيق، وبين استشراف المستقبل وتشخيص الواقع. ومن ثم، فإنه لا يكتفي برصد التحديات، بل يطرح دعوة صريحة لإعادة التفكير في مسار التنمية العربية، من خلال بناء رؤى مشتركة تستند إلى المعرفة، وتترجم إلى سياسات قابلة للتنفيذ، في إطار إقليمي أكثر تكاملًا وقدرة على مواجهة التحديات المتصاعدة.

أخبار الجمعية

سلسلة أوراق عمل للجمعية

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إصدار سلسلة أوراق عمل للجمعية تتضمن أوراق المؤتمر يتضمن وقد تم مناقشة النقاط الأساسية باجتماع اللجنة التنفيذية للجمعية رقم 2 لعام 2026/2025 والمنعقد بتاريخ 14 فبراير 2026، ومنها طبيعة أوراق العمل، والمنهجية وضوابط إعدادها، والحجم الأمثل للورقة، وذلك استنادا إلى النماذج المختارة بما يتوافق مع هوية الجمعية وأهدافها.

الموسم الثقافي للجمعية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد محاضرة عامة مشتركة بالتعاون مع جمعية الشرق الأوسط الاقتصادية MEEA بعنوان " تقرير حالة التنمية في الدول العربية: أهم النتائج والتوصيات" تحدّث فيها الدكتور/ خالد أبو إسماعيل – مسئول الاقتصادي الأول باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وقام بإدارة الحوار الدكتورة / نهال المغربل - عضو مجلس إدارة الجمعية (ASFER)، ومنسق الموسم الثقافي للجمعية. وذلك يوم السبت الموافق 28 مارس 2026 افتراضيا عبر زووم.

لمزيد من التفاصيل حول المحاضرة يمكن الدخول على الموقع الإلكتروني للجمعية.

كما يمكنكم الاطلاع على المحاضرات العامة السابقة ومشاهدتها من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية. وكذلك التنويه عن المحاضرات القادمة.

المؤتمر العلمي العشرون للجمعية

تنظم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي العشرون تحت عنوان:"الاقتصادات العربية في عصر الذكاء الاصطناعي" وذلك خلال يومي 10 و11 ديسمبر/كانون الأول 2026.

ويهدف المؤتمر إلى تعميق الفهم العلمي للتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل صعود تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستكشاف انعكاساتها على مسارات التنمية في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالإنتاجية والتنافسية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة. كما يسعى إلى تقييم جاهزية الاقتصادات العربية للاندماج في الاقتصاد الرقمي عبر تحليل مؤشرات الاستعداد المؤسسي والبشري والتكنولوجي، واقتراح سياسات داعمة. ويركّز كذلك على دور الذكاء الاصطناعي في التحول الصناعي، وتحليل تحولات التجارة الدولية والحمائية الجديدة، إلى جانب تعزيز الحوكمة الرقمية والتعاون العربي لبناء نموذج تنموي قائم على المعرفة والابتكار.

لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر يمكن الدخول علي الموقع الإلكتروني للجمعية.

من أخبار أعضاء الجمعية (*)

- مشاركة الدكتورة/ جيهان صالح، مستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وعضو مجلس إدارة الجمعية مع السيد/ أحمد كجوك، وزير المالية والدكتور/ محمد فريد صالح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية في حضور اجتماعاً موسعاً لبحث متابعة الموقف التنفيذي للبرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات.
- صدور كتاب بعنوان " الاقتصاد القومي الاجتماعي مقدمة إلى نظام سعادة الاقتصادي" تأليف الدكتور : إدمون ملحم وتقديم الأستاذ الدكتور/ عاطف قبرصي – عضو مجلس إدارة الجمعية.
- مداخلة النائبة الدكتورة / حنان نظير – أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعضو الجمعية في مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 121 لسنة 1982 في شأن سجل المستوردين وضابط القيد بها
- مشاركة الدكتورة / سارة الجزار – عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية وعضو مجلس إدارة الجمعية في إطلاق أول مركز عربي للوساطة في منازعات النقل الدولي واللوجستيات بالإسكندرية.
- شاركت أ.د.سارة الجزار – وعضو مجلس إدارة الجمعية في سلسلة من الاجتماعات العربية برئاسة أ.د.خالد حنفي – الأمين العام لاتحاد الغرف العربية وعضو مجلس إدارة الجمعية وذلك بمدينة ميلانو الإيطالية، أثناء زيارتها لمتابعة سير العملية التدريبية .
- مشاركة الأستاذ الدكتور/ عادل الوقيان - مدير عام المعهد العربي للتخطيط وعضو الجمعية في مؤتمر البحث العلمي الخامس بعنوان "تعزيز التميز الأكاديمي من خلال البحوث البينية والابتكار" والذي عقد بجامعة الكويت خلال الفترة 9-10 فبراير 2026، كرئيس لجنة في الحلقة النقاشية بعنوان "البحوث البينية والتنمية المستدامة في الكويت."
- مداخلة الأستاذ الدكتور/ محمود محيى الدين ببرنامج حكاية مع الإعلامي عمرو أديب، تحدّث فيها عن تأثير الحروب على الدولار وغيرها من الأمور.
- أ.د. محمود محيى الدين: يقدم حلول لأزمة الدين العالمية من خلال محاضرة ألقاها بقسم الاقتصاد بجامعة ووريك البريطانية.
- مداخلة الدكتورة هالة السعيد - مستشارة رئيس الجمهورية للتنمية الأقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة وعضو الجمعية على هامش فعاليات مؤتمر «استثمار الخطاب الديني والإعلامي وأثره على حماية وتعزيز حقوق المرأة في دول منظمة التعاون الإسلامي»
- تحديد تعيين الأمين العام للجمعية الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي رئيسًا لمعهد التخطيط القومي.
- الأستاذ الدكتور/ فتح الله ولعلو يعيد تركيب تاريخ المغرب المعاصر بعنوان " زمن مغربي".

أهم الروابط

- المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية.
- مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" .
- الموسم الثقافي للجمعية
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني.
- للتواصل على إيميل الجمعية
- asfer.egypt89@gmail.com

(*) تعكس هذه الأخبار ما تم تزويدنا به من قبل الزملاء الأعضاء، ونتمنى على الجميع تزويدنا بأخبارهم بشكل منتظم.

من مساهمات أعضاء الجمعية (*)

- أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محي الدين
  - الحديث على طريقة «تشاتام هاوس».
  - عن «البترو ـــ دولار» و«الإلكترو ـــ يوان».
  - النتائج الاقتصادية لحرب بلا استراتيجية.
- أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / خالد واصف الوزني
  - عالم الفوكا... الاقتصادات العربية وفرص إعادة التموضع.
  - اجتماعات الربيع .. هل ما زالت بوصلة الاقتصاد العالمي؟
  - الذكاء الاصطناعي والإنتاجية.
- أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الشفيع
  - المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ودروس مستفادة من التحارب الدولية
- أحدث مقالات الدكتور / جمال إبراهيم حيدر
  - كيف يمكن مصرف لبنان رغم انهيار المصارف ان يستخدم السياسة النقدية لتمويل الإنتاج؟
  - Reimagining Gulf Security, Jamal Ibrahim Haidar and Adeel Malik.
- أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / ثامر محمود العاني.

تداعياتُ الحَربِ وَرَكائِزُ التَّنْمِيَة!.

الاقتصاداتُ النّاشئةُ تَرْسُمُ مَسارَ الاقتصادِ العالَمي!.

الأبْعادُ الاقْتصاديّةُ وَالجيوسياسيّةُ لإغْلاقِ مَضيقِ هُرْمُز!

- أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / على توفيق الصادق
  - دور الذكاء الاصطناعي في تحديد المهارات المطلوبة
- أحدث مقالات الأستاذ / عبد الفتاح الجبالي

الشفافية وحرية المعلومات.

- أحدث مقالات الدكتور ة/ فاطمة الحملاوي

Tighter Transfer Controls and Enhanced Banking Oversight May Slow the Flow of Foreign Currency Through Official Channels and Increase Transaction Costs.

إصدارات اقتصادية عربية: صدرت حديثا

- إطلاق إمكانات المرأة الاقتصادية في المنطقة العربية: تحقيق الشمول المالي والاستقلالية
- السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمقرونة بالاستدامة في المنطقة العربية: أدوات مبتكرة لتعزيز عمق سوق السندات المحلية.
- آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.

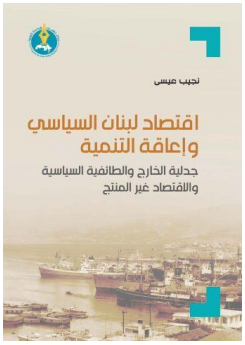

عنوان الكتاب: اقتصاد لبنان السياسي وإعاقة التنمية

المؤلف: نجيب عيسي

صادر عن: مركز دراسات الوحدة العربية

عرض: الدكتور / جمال إبراهيم

نبذة عن الكتاب

تكمن أهمية هذا الكتاب ليس فقط في مضامينه التحليلية، بل في الأسئلة العميقة التي يفرضها على القارئ، إذ يدفعه إلى إعادة التفكير في العديد من المسلّمات الراسخة، وفي طبيعة الدولة، ومفهوم التنمية، وحدود الممكن في ظل نظام طائفي تابع ومتشابك مع الخارج. فالكتاب لا يتبنى خطابًا تبسيطيا أو وعودًا جاهزة بالإنقاذ، بل ينطلق من مقاربة نقدية تسعى إلى تفكيك البنية العميقة للأزمة، واضعًا الفهم كشرط أول لأي مسار إصلاحي حقيقي.

وفي هذا السياق، يقدّم الكتاب تحليلًا متماسكًا يفسر أسباب تعثر الاقتصاد اللبناني، ويطرح بوضوح أن أي محاولة للنهوض تظل محدودة ما لم يتم كسر الحلقة المفرغة التي تربط بين الاعتماد على الخارج، وبنية النظام الطائفي، وطبيعة الاقتصاد غير المنتج. ومن ثم، فإنه يوجّه الانتباه إلى أن الأزمة ليست ظرفية أو ناتجة عن سوء إدارة فقط، بل هي أزمة نموذج اقتصادي–سياسي متكامل.

وبهذا المعنى، يمثل الكتاب إضافة نوعية ومهمة إلى أدبيات الاقتصاد السياسي في لبنان، كما يشكّل مرجعًا أساسيا لكل من يسعى إلى فهم الأزمة من منظور هيكلي عميق، يتجاوز التفسيرات السطحية. فهو لا يقدّم حلولًا سريعة أو وصفات جاهزة، بل يوفر ما هو أكثر قيمة وندرة في النقاش العام، وهو الفهم الجذري لما جرى، ولماذا جرى، ولماذا تتكرر الأزمة ضمن السياق ذاته.

(*) تعكس هذه المساهمات ما تم تزويدنا به من قبل الزملاء الأعضاء، ونتمنى على الجميع تزويدنا بمساهماتهم بشكل منتظم.

الموسم الثقافي للجمعية

ملخص الحلقة الثانية من الموسم الثقافي للجمعية لعام 2026/2025

"حالة التنمية في المنطقة العربية: فخ التنمية البشرية"

تناولت حلقة الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (2026/2025)، المنعقدة بالتعاون مع جمعية الشرق الأوسط الاقتصادية، موضوع "حالة التنمية في المنطقة العربية: فخ التنمية البشرية"، حيث قدّم الدكتور خالد أبو إسماعيل عرضا تحليليا شاملاً استند إلى تقرير حديث أعدّته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بمشاركة نخبة من الخبراء الدوليين والإقليميين.

انطلقت الحلقة من إشكالية محورية تتعلق بضعف قدرة مؤشرات التنمية التقليدية—وعلى رأسها دليل التنمية البشرية—على تفسير الواقع التنموي في المنطقة العربية، خاصة في ظل التناقض بين تحسن بعض المؤشرات الكمية واندلاع موجات من الاضطرابات الاجتماعية منذ عام 2010. وأكد العرض أن التحدي لا يكمن في الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية القائم على نهج القدرات، بل في كيفية ترجمته إلى مؤشرات أكثر دقة تعكس جودة الحياة وفعالية السياسات.

وفي هذا السياق، تم تقديم "دليل التنمية العالمي" كإطار بديل ومتكامل لقياس التنمية، يقوم على ثلاث ركائز رئيسية: التنمية البشرية المعدلة بالجودة (الدخل، الصحة، المعرفة)، والاستدامة البيئية (بما يشمل كفاءة الطاقة، السلامة البيئية، والأمن المائي والغذائي)، والحوكمة (مرتكزة على أسس المشاركة والمساءلة وسيادة القانون وفعالية الحكومات). ويضم هذا المؤشر المركب ثمانية أبعاد و37 مؤشرًا، ما يتيح تقييمًا أكثر شمولًا ودقة لأداء الدول.

وكشفت نتائج التقرير عن دخول المنطقة العربية في "فخ ركود التنمية البشرية" منذ عام 2010، بعد فترة تحسن ملحوظ خلال العقد السابق. فقد تراجعت قدرة النمو الاقتصادي على تحسين مستويات المعيشة، حيث سجلت المنطقة أدنى معدل نمو في دخل الأسر مقارنة بالمتوسط العالمي، مع اتساع فجوة الدخل وارتفاع معدلات الفقر من نحو 27% عام 2015 إلى ما يقارب 34% حاليا، مع توقعات بمزيد من التفاقم في ظل الأزمات والصراعات الجارية.

كما أظهرت النتائج تحديات هيكلية في بعد المعرفة، إذ لم تترجم الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية والرقمية إلى تحسن ملموس في جودة التعليم أو الابتكار، ما أبقى المنطقة دون المتوسط العالمي بفارق كبير. وفيما يتعلق بالصحة، لوحظ تراجع في متوسط العمر الصحي منذ عام 2010، متأثرا بعوامل متعددة من بينها الأزمات الصحية العالمية.

وعلى صعيد الاستدامة البيئية، برزت إشكالية الأمن المائي والغذائي كأحد أخطر التحديات، حيث تعد المنطقة العربية من الأكثر تعرضا للإجهاد المائي عالميا، مع اعتماد مرتفع على الاستيراد الغذائي، ما يزيد من هشاشتها أمام الصدمات الخارجية. أما في مجال الحوكمة، فقد سجلت المنطقة أداءً ضعيفا، خاصة في مؤشر فعالية الحكومات، رغم كونه العامل الأكثر ارتباطا بمخرجات التنمية.

وسلط التقرير الضوء على فجوة لافتة بين مستويات الدخل والإنجاز التنموي، حيث تظهر العديد من الدول العربية بمستويات دخل أعلى من أدائها التنموي الفعلي، ما يعكس خللاً في تحويل الموارد إلى نتائج ملموسة. كما أشار إلى تباين واضح بين الدول، مع تحقيق دول الخليج تقدمًا نسبيا، مقابل تدهور حاد في الدول المتأثرة بالنزاعات، واستقرار نسبي في الدول متوسطة الدخل.

وخلصت الحلقة إلى أن جذور "الفخ التنموي" تعود إلى عوامل هيكلية ومؤسسية، أبرزها نموذج الاقتصاد الريعي، وضعف الحوكمة، وتآكل العقد الاجتماعي. وأكدت أن تجاوز هذه التحديات يتطلب تحولًا جذريا في السياسات نحو تعزيز التشغيل والحد من الفقر، إلى جانب إصلاحات حوكمة شاملة، مع التأكيد على أن الحلول الوطنية وحدها غير كافية. وفي هذا الإطار، برزت الدعوة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتبني نهج إقليمي جديد مستلهم من تجارب دولية ناجحة، بما يدعم بناء نموذج تنموي قائم على المعرفة والإنتاجية، ويعيد الاعتبار للإنسان كفاعل رئيسي في عملية التنمية.

لمزيد من التفاصيل حول المحاضرة اضغط هنا

ومضة العضوية

الأستاذ الدكتور / إبراهيم العيسوي
عضو مؤسس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة

يعَدّ الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي – عضو مؤسس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - أحد أبرز أعلام الفكر الاقتصادي في مصر والعالم العربي، ونموذجًا للمفكر الذي جمع بين الصرامة الأكاديمية والانخراط العميق في قضايا التنمية. تخّرج في كلية التجارة بجامعة القاهرة عام 1962، قبل أن يحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد عام 1969، في مجال يعكس اهتمامًا مبكّرا بالتحليل الكمي والإنتاج الزراعي، وهو ما أرسى لديه قاعدة علمية راسخة جمعت بين التنظير والتطبيق.

ارتبطت مسيرة العيسوي المهنية ارتباطًا وثيقًا بمعهد التخطيط القومي، حيث بدأ باحثًا مساعدًا، حتى أصبح أستاذًا وأحد أعمدة المعهد الفكرية. ولم يقتصر دوره على التدريس، بل امتد إلى تطوير أدوات التحليل والتخطيط. وعلى الصعيد العربي، امتد تأثيره من خلال عمله وكيلًا للمعهد العربي للتخطيط خلال الفترة (1991–1995)، حيث أسهم في دعم قضايا التنمية وتعزيز التعاون البحثي والتدريبي بين المؤسسات العربية. كما شارك في التدريس بعدد من الجامعات، من بينها جامعة أكسفورد والأزهر والقاهرة، كما شغل منصب الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية خلال الفترة (1995 – 1998)، ويتولى حاليا رئاسة تحرير "المجلة المصرية للتنمية والتخطيط" التي يصدرها معهد التخطيط القومي.

تّميز العيسوي بحضور فاعل في النقاشات العامة حول السياسات الاقتصادية، حيث عُرف بطرحه النقدي الرصين وحرصه على ربط التحليل الاقتصادي بالواقع الاجتماعي. وقد ظل مدافعًا عن قضايا العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل، مؤكدًا أن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بمعدلات النمو، بل بمدى انعكاسها على جودة حياة البشر، داعيا إلى تّبني نموذج تنموي يعتمد على الذات ويعزز الدور التنموي للدولة في توجيه الاقتصاد.

وإلى جانب إسهاماته الأكاديمية، قاد العيسوي وشارك في عدد من المشروعات البحثية المهمة التي تركت أثرًا واضحًا في مسار التفكير التنموي في مصر. فقد كان الباحث الرئيسي في مشروع "مصر 2020" التابع لمنتدى العالم الثالث (1997–2006)، وهو مشروع استشرافي استهدف بناء سيناريوهات مستقبلية للتنمية، كما تّولى إدارة مشروع "تعميق التصنيع المحلي في مصر" بمعهد التخطيط القومي (2020–2023)، الذي ركّز على تعزيز القاعدة الإنتاجية الوطنية. وإلى جانب ذلك، أسهم في عدد من المشروعات الدولية بالتعاون مع منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في مجالات التشغيل والفقر والتنمية.

للأستاذ الدكتور العيسوي رصيدًا علميا متميزًا من المؤلفات والدراسات التي تعد مراجع أساسية في الفكر الاقتصادي العربي، إذ يتجاوز إنتاجه العلمي 140 عملًا ما بين كتب وأبحاث ودراسات. ومن أبرز هذه الإسهامات: كتاب "تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد"، الذي قدّم فيه معالجة نقدية عميقة لمرتكزات الفكر الاقتصادي التقليدي، داعيا إلى تّبني نماذج تنموية أكثر استقلالًا وارتباطًا بخصوصية الدول النامية واحتياجاتها الفعلية. كما تناول في أعمال أخرى تطورات الاقتصاد المصري، ومن بينها: "نحو خريطة طبقية لمصر"؛ "قياس التبعية في الوطن العربي"؛ "نموذج النمو الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر"؛ وكتاب "الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا"، الذي قدّم فيه تحليلًا معمّقًا للتحولات الهيكلية والسياسات الاقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي، مع تقييم نقدي لنتائجها على النمو والتوزيع، وطرح بدائل تستهدف تحقيق تنمية أكثر توازنا واستدامة.

وبصفة عامة، تسهم كتابات الدكتور إبراهيم العيسوي ومؤلفاته في تشكيل وعي نقدي رصين بقضايا التنمية في مصر والعالم العربي، من خلال تحليلات معمّقة للإشكاليات الهيكلية للاقتصادات النامية، مقترنة برؤية تطبيقية تسعى إلى صياغة بدائل واقعية. ومن ثم، تمثل تجربته نموذجًا متكاملًا للمفكر الذي يوظف المعرفة لخدمة المجتمع، ويؤمن بأن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا عبر رؤية شاملة توازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وتضع الإنسان في قلب العملية التنموية.

مدونة الجمعية

"تشخيص النمو في الجزائر: من اقتصاد الريع إلى التحول المنتج"

الأستاذ الدكتور / بلقاسم العباس
كبير المستشارين بالمعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت

3. المقدمة: تمثل الجزائر مفارقة اقتصاد غني بالموارد الطبيعية المنجمية ويتمتع بسياسات ونتائج اجتماعية مقبولة نسبيًا، لكنه يعاني من ضعف التنويع واستمرار البطالة. وعلى الرغم من العائدات المعتبرة من المحروقات والاستثمار العام، فإن النمو خارج قطاع الطاقة يظل غير كافيا ليحدث تحولا نحو اقتصاد متنوع يرفع الاقتصاد نحو مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. ويُظهر تطبيق منهجية تشخيص النمو، كما طورها (Dani Rodrik, Ricardo Hausmann)، أن التحدي الأساسي لا يتمثل في شح الموارد أو القدرة على الاستثمار، بل في تواضع العائد من الاستثمار نتيجة اختلالات مؤسسية وتشوهات في السياسات وعوامل الاقتصاد السياسي.

4. الخصائص الهيكلية والتطور التاريخي: يتسم الاقتصاد الجزائري ببنية ريعية، حيث تهيمن المحروقات على الصادرات والإيرادات المالية للدولة، مع مساهمة محدودة في التشغيل وذلك بالرغم من تراجع مساهمة قطاع الكربوهيدرات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى ذلك إلى نشوء اقتصاد مزدوج يجمع بين قطاع طاقوي عالي الإنتاجية وكثيف رأس المال، وقطاع محلي منخفض الإنتاجية يستوعب الجزء الأكبر من اليد العاملة. وتلعب الدولة دورًا محوريًا في إعادة توزيع الريوع من خلال الدعم والتوظيف العمومي وتوفير الخدمات الاجتماعية، وهو ما يتماشى مع مفهوم الدولة الريعية، حيث يتحقق الاستقرار الاقتصادي عبر إعادة التوزيع بدل الاعتماد على النشاط الإنتاجي. ورغم أن هذا النموذج أسهم في الحد من الفقر والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، إلا أنه أضعف الحوافز المرتبطة بتطوير القطاع الخاص وتحسين الإنتاجية.

وتطبيق منهج تشخيص النمو تظهر أن الاقتصاد الجزائري يواجه مجموعة من القيود القاهرة أو الملزمة Binding Constraints والتي تشكل قيدا مثبطا للنمو الاقتصادي. منهج تشخيص النمو هو إطار تحليلي يُستخدم لفهم لماذا تنمو بعض الاقتصادات بسرعة بينما تتعثر أخرى، مع التركيز على تحديد أهم القيود (constraints) التي تعيق النمو بدلًا من معالجة كل شيء في آن واحد.

1. القيود غير الملزمة: تاريخيًا، واجهت الجزائر مجموعة من القيود الهيكلية، من بينها ضعف رأس المال البشري، وارتفاع النمو السكاني، وهيمنة الطابع الريفي للاقتصاد. غير أن هذه العوامل شهدت تحسنًا ملحوظًا، حيث توسع التعليم بشكل كبير، وتباطأ النمو السكاني نسبيًا، وتسارعت وتيرة التحضر. وبناءً على ذلك، لم تعد هذه العوامل تمثل قيودًا ملزمة على النمو. فالتحدي الحالي لا يكمن في نقص القدرات، بل في ضعف توظيفها بكفاءة داخل الاقتصاد.

2. القيود الملزمة على النمو: بالمقابل يواجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من القيود الهيكلية القاهرة والتي تكبح قدرة الاقتصاد على النمو السريع وبطيء التحول الهيكلي نحو اقتصاد قائم على انتاج السلع والخدمات ذات احتوى المعرفي والتقاني المرتفع. وبتطبيق منهج تشخيص النمو لتحديد "عنق الزجاجة" الذي يحد من النمو الاقتصادي، توجيه السياسات لمعالجته بأعلى كفاءة ممكنة فإننا نذكر أهم العوامل التي تشكل قيودا قاهرة تتطلب معالجتها لضمان انطلاق النمو الاقتصادي الشامل والغني بالتشغيل.

4.1 ضعف المؤسسات: تُعد جودة المؤسسات من أبرز القيود التي تواجه النمو في الجزائر، إذ تؤدي البيروقراطية المعقدة وضعف الشفافية وعدم استقرار القواعد التنظيمية إلى رفع تكاليف المعاملات وزيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. كما تساهم هذه البيئة في انتشار سلوكيات البحث عن الريع Rent-Seeking، حيث يتم توجيه الموارد نحو الحصول على الامتيازات بدل تحسين الإنتاجية.

4.2 تشوهات السياسات والانحياز ضد التصدير: تُسهم السياسات الاقتصادية الكلية في خلق مجموعة من التشوهات، من بينها سعر صرف مبالغ في تقييمه، وقيود على الحصول على النقد الأجنبي، ونظام دعم واسع النطاق. وتؤدي هذه العوامل إلى خلق انحياز واضح ضد التصدير، حيث تصبح السوق المحلية المحمية أكثر جاذبية من الأسواق الدولية. كما يعكس وجود سوق موازية للعملة الأجنبية وجود فجوة بين السياسات الرسمية والواقع الاقتصادي.

4.3 هيمنة الدولة والاقتصاد السياسي: تعكس استمرارية المؤسسات العمومية غير الفعالة، خاصة في القطاع الصناعي، ديناميكيات أعمق للاقتصاد السياسي. فهذه المؤسسات لا تؤدي فقط دورًا اقتصاديًا، بل تلعب أيضًا أدوارًا سياسية واجتماعية، من خلال توفير فرص العمل وتوزيع الموارد. وترتبط مقاومة الخصخصة وتطوير القطاع الخاص بعدة عوامل، منها الخوف من فقدان السيطرة السياسية، وفقدان مصادر الريع، والمخاوف المرتبطة بعدم الاستقرار الاجتماعي. ويؤدي ذلك إلى إبطاء وتيرة الإصلاحات واستمرار سوء تخصيص الموارد.

4.4 ضعف النظام المالي: على الرغم من توفر الادخار، فإن النظام المالي في الجزائر لا ينجح في توجيه الموارد بكفاءة نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وتُهيمن البنوك العمومية على القطاع المالي، حيث توجه الجزء الأكبر من التمويل نحو المؤسسات العمومية، في حين يواجه القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات في الحصول على التمويل. ويحد ذلك من تطور المبادرات الخاصة ويعيق عملية التنويع الاقتصادي

التوجه الخارجي المحدود: اتسمت الاستراتيجية الاقتصادية في الجزائر بالتوجه نحو الداخل، مدفوعة بخطاب السيادة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي. وقد تجسد ذلك في سياسات الحماية التجارية، والقيود التنظيمية، وتأخر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أدى هذا التوجه إلى تقليص التعرض للمنافسة الدولية، وإبطاء نقل التكنولوجيا، والحد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مما ساهم في بقاء العديد من القطاعات الاقتصادية معزولة عن الأسواق الخارجية وغير قادرة على التصدير خارج قطاع الكربوهيدرات وعدم قدرة هذا الأخير في دعم ميزان المدفوعات بعد تراجع أسعار النفط والغاز منذ 2014.

5. الهيكل الإنتاجي والتنوع: تشير مؤشرات مثل Economic Complexity Indexإلى محدودية التنوع في الاقتصاد الجزائري، غير أن هذه المؤشرات قد تقلل من تقدير القدرات الفعلية للاقتصاد بسبب تركيزها على الصادرات. فالكثير من الأنشطة الإنتاجية موجهة نحو السوق المحلية ولا تظهر في بيانات التجارة الخارجية. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الإنتاج المحلي والصادرات تعكس مشكلة أساسية تتمثل في عدم تحويل هذه القدرات إلى منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

6. ديناميكية التصدير الناشئة: تشير التطورات الاقتصادية الأخيرة إلى بروز توجه جديد نحو التصدير في عدد من القطاعات، من بينها الحديد والإسمنت والفوسفات والأدوية والأجهزة الكهربائية المنزلية، بالإضافة إلى الزراعة والصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل وصناعة السيارات. ويعكس هذا التوجه انتقالًا تدريجيًا نحو أنشطة قريبة من القدرات الإنتاجية الحالية. غير أن استدامة هذا المسار تبقى مرهونة بمدى قدرة هذه القطاعات على تحقيق تنافسية حقيقية، بدل الاعتماد على الدعم الحكومي أو الضغوط الإدارية.

7. الخلاصة تتمثل مشكلة النمو في الجزائر أساسًا في سوء تخصيص الموارد وضعف الحوافز، وليس في نقص الإمكانات. إذ تؤدي الاختلالات المؤسسية وتشوهات السياسات وعوامل الاقتصاد السياسي إلى تقليص العائد على الاستثمار الخاص وإعاقة عملية التحول الهيكلي. وعلى الرغم من بروز مؤشرات إيجابية نحو التنويع والتوجه التصديري، فإن تحقيق نمو مستدام يتطلب إصلاحات عميقة تهدف إلى تحسين جودة المؤسسات، وتقليل التشوهات، وتعزيز التنافسية والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

الخلاصة الأساسية: لا يعاني الاقتصاد الجزائري من نقص في الإمكانات، بل من ضعف البيئة المؤسسية والسياساتية التي تسمح بتحويل هذه الإمكانات إلى نمو مستدام ومتنوع.

جدول (1) : عوامل تشخيص النمو الاقتصادي في الجزائر

الفئة	العنصر / القيد	الوصف والتحليل	الدور في التشخيص
الهيكل الاقتصادي	الاعتماد على المحروقات	يهيمن على الصادرات والإيرادات مع ضعف خلق الوظائف	قيد هيكلي أساسي
المؤسسات	البيروقراطية وضعف الشفافية	ترفع تكاليف الاستثمار وتخلق عدم يقين	قيد ملزم
المؤسسات	الفساد والريع	توجيه الموارد نحو الامتيازات بدل الإنتاجية	قيد ملزم
السياسات	سعر صرف مبالغ في تقييمه	يقلل القدرة التنافسية ويرفع من التحيز ضد التصدر	قيد ملزم
السياسات	قيود النقد الأجنبي	تعرقل التجارة والاستثمار وتوسع النشاط الاقتصادي الرسمي والسوق الموازية	قيد ملزم
السياسات	نظام الدعم الواسع	يشوه الأسعار ويضعف الحوافز ويرفع من الانفاق العام والدين الداخلي	قيد هيكلي
الاقتصاد السياسي	هيمنة الدولة والمؤسسات العمومية	استمرار مؤسسات غير فعالة بسبب اعتبارات سياسية مما يقلل من الإنتاجية	قيد عميق
الاقتصاد السياسي	مقاومة الخصخصة	الحفاظ على السيطرة والريع على حساب الإنتاجية	قيد عميق
القطاع المالي	ضعف الوساطة المالية	توجيه التمويل نحو القطاع العام وطرد القطاع الخاص المنتج	قيد ملزم
القطاع المالي	صعوبة تمويل القطاع الخاص	يحد من نمو المؤسسات الخاصة	قيد ملزم
التجارة الخارجية	التوجه نحو الداخل	حماية السوق المحلي وضعف التصدير	قيد هيكلي
التكامل الدولي	ضعف الاندماج العالمي	محدودية نقل التكنولوجيا والمنافسة	قيد هيكلي
القدرات الإنتاجية	فجوة الإنتاج-التصدير	إنتاج محلي غير موجه للأسواق الخارجية	نتيجة / قيد
سوق العمل	بطالة الشباب	نتيجة لضعف خلق الوظائف المنتجة	قيد هيكلي
الاقتصاد غير الرسمي	انتشار النشاط غير الرسمي	يضعف البيئة المؤسسية ويعزز المنافسة غير الشريفة	قيد هيكلي
سوق الصرف	السوق الموازية للعملة	ترفع من تهريب العملة وتزيد تشوهات سياسات	قيد هيكلي
التكنولوجيا	ضعف تبني التكنولوجيا	يحد من الإنتاجية	قيد ثانوي
رأس المال البشري	عدم تطابق المهارات	بطالة الخريجين والاناث والمتعلمين وهدر رأس المال البشري	قيد ثانوي
الفرص	الزراعة والصناعات الغذائية	إمكانات واعدة للتصدير والتشغيل	فرصة
الفرص	المناجم والتعدين والاسمنت	تنويع الصادرات	فرصة
الفرص	الصناعة التحويلية الخفيفة	دخول تدريجي للأسواق الخارجية	فرصة
الفرص	الطاقات المتجددة	إمكانات طويلة الأجل للخروج من هيمنة النفط والغاز وتنويع الصادرات	فرصة
الديناميكية الجديدة	بروز التصدير في عدة قطاعات	تحول تدريجي نحو الانفتاح	مؤشر تحول

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:

تأسست الجمعية في إطار مبادرة قام بإطلاقها عدد من كبار الاقتصاديين العرب على هامش الندوة التي انعقدت عام 1983 في مدينة ليماسول بقبرص، تحت عنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، وقد استهدفت هذه المبادرة السعي لسد الفجوة القائمة في البحث العلمي الجاد والمتطور في كافة مجالات الاقتصاد في الدول العربية للمساهمة في تطوير الفكر الاقتصادي في المنطقة وتحفيز مساهمة عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين المرموقين والشباب لإعداد البحوث العلمية المتخصصة والمشاركة في المؤتمرات العلمية وفي النشر العلمي المُحكَم.

الهـــويـــة:

- جمعية علمية، تضم الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطور في كافة المجالات الاقتصادية.

- جمعية مستقلة تستهدف التجديد والتطوير والإبداع دون التزامات سياسية أو حزبية وتركز على خدمة المصالح الجوهرية للوطن العربي.

- تجمع حر لصفوة الباحثين العرب في العلوم الاقتصادية تقوم على احترام التعددية العقائدية والفكرية، وتلتزم بالجودة العلمية في المقام الأول.

الهـــــدف:

ستهدف الجمعية تحفيز البحث العلمي الرصين والمتطور في مجالات الاقتصاد المختلفة من خلال تنظيم المؤتمرات والفعّاليات العلمية والنشر العلمي رفيع المستوى لمناقشة القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة في الوطن العربي.

مجالات العمل:

البحث العلمي والنشر والتواصل ورفع الوعي في مجالات الاقتصاد المختلفة في الدول العربية.

هيئة التحرير:

أ.د/ خالد الوزني
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
khwazani@gmail.com

د/ فاطمة الحملاوي
المدير التنفيذي للجمعية
fatma.khamis@inp.edu.eg

تنسيق:
أ / هدى حمودة
سكرتيرة الجمعية
hudahamouda84@gmail.com

تصميم:
عمرو نصار

التليفـــون:

0222621737
0222631715
01220413416

العنـــوان :

17 ب عمـــارات العبـــــور -
طريق صلاح سالم - مدينة نصر ،
ص.ب 88 بانـــوراما أكتـــوبر -
الرمز البريدي : 11811 القاهرة.
ج.م.ع